

النظرة التاريخية للسياسة البيئية

صالح الدين مندلي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المقدمة:

تم الاهتمام بالبيئة كانشغال اجتماعية الا في بداية الستينات. غير أن مشكل التلوث واستنفاد الموارد الطبيعية، ليس بأمر جديد، بل يعود الى عصور قديمة قد خلت. لقد أظهرت الدراسات التاريخية للتلوث، أنها لم تنحصر في مخلفات الصناعة وأنشطة المؤسسات، بل كان للمؤثرات الطبيعية ولسلوك الانسان في مجتمعه أثارا بالغة الاهمية. كانت اشكالية المدن القديمة، تنحصر في النظافة العامة، معالجة وتسيير النفايات، وتسيير الماء القدر. يعود تاريخ الانشغال بالبيئة، الى 3400 سنة قبل الميلاد، حيث كانت المدن والجمعات الحضرية تزود بالمياه الصالحة للشرب ومهيةة بقنوات صرف المياه، كما استخدموا مزهريات كبيرة لتجميع النفايات، للمحافظة على نظافة المدينة. وضعت قوانين ملكية في مدينة برغام، في القرن الثاني، تنظم تنظيف الطرقات، النورات، المراحيض العمومية وقنوات صرف المياه. إضافة لذلك، شرعت قوانين ملكية، في فرنسا، لتنظيم تربية الخنازير التي تسببت في طرح الاوساخ في كل مكان والتي نتج عنها روائح الكريهة، مشوهتها بذلك مدينة باريس.

رغم تواجد القوانين الا هذا لم يمنع، أن يظل الانشغال بنظافة المدن قائما، باعتبار أنه، الى غاية منتصف القرن الثامن عشر تحت ولاية لويس 15، لم تهيم باريس بنظام قنوات صرف المياه، ما جعلها تحت مرتبة المدينة الوسخة في أوروبا. هذا ما دفع الى تفعيل عدة تحريات واصلاحات من أجل تحسين مستوى النظافة فيها. ثم جاء اقتراح المحافظ السيد بوبال، سنة 1887، باقتراح استعمال ابناء لجمع القاذورات يوضع في جانب الطرقات حتى يسهل عملية الجمع، غير أن هذه المبادرة واجهتها معارضة مالكي العقارات، رغم ذلك تمكن من فرض فكرته التي أصبحت اليوم واسعة الاستعمال وتحمل اسمه. إضافة لذلك، كان تموين ومعالجة المياه الصالحة للشرب، أولى انشغالات الجماعات الحضرية في القدم. حيث عرفت مدينة كيبك الكندية عدة أمراض معدية أودت بملاك العديد من السكان، في القدم، بسبب المياه الملوثة التي كانت تباع من طرف الباعة المتجولين من منزل الى اخر. هذا ما دفع الى تطوير وسائل وتقنيات نقل المياه الصالحة للشرب، سمح ذلك بتخفيض معدل الوفيات الى مستوى محسوس، في منتصف القرن

لم تتوقف الاضرار الملحقة بالبيئة عند هذا الحد، بل توسعت الى استنفاد الموارد الطبيعية، خاصة تدمير الغابات بالاستخدام المفرط للأشجار، خاصة في شمال افريقيا و الصين، مما أدى الى توسيع رقعة

التلوث، الى تلويث الهواء الذي ظهر شيئا فشيئا باستخدام الحطب في الصناعة ونتاج الفحم. حيث اعتمد، في القدم على الحطب كمصدر للطاقة لإنتاج الاسلحة، هذا ما أدى الى تدمير الغابات. إضافة لذلك فرض بناء السفن الحربية، استخدام موارد هائلة من الحطب. استخدم اليونانيون، في القرن السادس قبل الميلاد، عددا هائلا من الاشجار، من غابة مدينة أثنا، لبناء أسطولهم البحري. إضافة لذلك استخدم الفرنسيون، في القرن الحادي عشر، غابات جنوب فرنسا، لبناء سفن التجارية.

هكذا يبدو أن التدخل في السلوكيات غير المسؤولة، التي أبدت تأثيرها على التوازن البيولوجي، محتشما ومشروط بالاستخدام الامثل للموارد أو بالنظافة العمومية. كان تطبيقها بطيئا في البداية. قامت السلطة الملكية، في بريطانيا، من فرض أوامر لحماية الموارد الغابية والسماح بالاستغلال المستدام لهذا النشاط، كان ذلك في القرن السادس عشر. لم يتوقف تدخل السلطة عند هذا الحد، حيث أنه بعد تطور الانشطة الصناعية، الذي دفع الى الاستخدام المكثف للفحم، خاصة في المدن الكبيرة، من تلويث الهواء وتراجع نوعيته. هذا ما دفع بالسلطات البريطانية، سنة 1273، من تبني قانون يأمر بتخفيض الادخنة الناتجة عن حرق الفحم.

سمح السلوك الانساني في تعامله مع البيئة من تطوير العلاقة بينهما. بدأ بتوسيع مفهومها في منظوره الاقتصادي، المتعلق بنموذج حياتها من أجل تحديد قيمتها الاقتصادية. ليتوسع أكثر، بعد ذلك في منظوره القانوني، المتعلق بتنظيم تعاملاته من أجل ضبط سلوكه في تعامله مع البيئة. لينتهي بإدراجها ضمن مبادئ حياته في اطار تنظيمي يعبر عنه بالسياسة البيئية.

حسب معطيات البنك العالمي المتعلقة بالتلوث الجوي في الجزائر، عن طريق CO₂، أنه عرف تذبذبا طيلة الفترة الممتدة من 2004 الى غاية 2010، كما يوضحه الشكل الموالي:

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
طرح CO ₂ (Tonnesmetrique par habitant)	2.0	3.2	3.0	3.2	3.2	3.4	3.3
معدل النمو الاقتصادي	6.1	5.5	3	4.5	3.5	2.2	3.3

الملاحظ أن رغم تراجع معدل النمو الاقتصادي الا أن طرح CO₂، للفرد عرف تطورا متذبذبا غير مستقرا. هذا ما يبين بشكل سطحي أن مصدر التلوث في الجزائر لا ينحصر فقط في النشاط الاقتصادي بل هناك عناصر أخرى. لقد أشار رايح كرياشي² الى أن استخدام السيارات يساهم وبشكل كبير في رفع حدة التلوث الجوي، مستدعيا بذلك الى تدخل السياسة البيئية، من أجل حماية صحة الانسان، مؤكدا على ضرورة تجهيز السيارات بأجهزة تقلل من حدة التلوث الى 95% .

ما يلفت النظر هنا، أن استدعاء تدخل الدولة كان بهدف تدخل السلطة التشريعية بفرض مقاييس حمائية للبيئة. غير أن هذه العملية، لا تحقق الا في سياق منظم تحت ولاء السياسة البيئية للدولة. يتضح هكذا أنه اضافة للدور التنظيمي لتدخل الدولة هناك دور حمائي للبيئة و لصحة الانسان. هذا ما يدفع بنا في هذا المقال لعرض التطور التاريخي للسياسة البيئية، من أجل اظهار أهم الدوافع والمراحل التي مرت بها. منطلقين من فرضية: أن استدعاء تدخل الدولة ساهم بشكل كبير في تطوير الساسة البيئية عبر الزمن.

لهذا قمنا بتقسيم المقال الى ثلاثة مراحل. قمنا في المرحلة الأولى بعرض تاريخي لقيمة البيئة في منظور أهم المدارس الاقتصادية التي تطرقت لهذا الموضوع. عرضنا في المرحلة الثانية أهم الوسائل الاقتصادية للسياسة البيئية، المستوحاة من أهم النظريات الاقتصادية. أخيرا قمنا في الخلة الثالثة بعرض أهم تجارب السياسة البيئية، التي أنجزت في أبرز الدول المتطورة اقتصاديا.

1- التطور التاريخي لقيمة البيئة:

أ/- المدرسة الكلاسيكية:

قبل التطرق لهذه النظرية يجب أن نحوم على مدرسة سبقتها كانت إحدى ركائز مطلقها، ألا وهي المدرسة الفيزيقراطية، أسس روادها في سنة 1758 المخطط الاقتصادي الذي يعرض الصورة العامة للمخطط الاقتصادي المعتمد أساسا على النشاط الفلاحي. حيث تعتبر الأرض المصدر الطبيعي الوحيد الخالق للثروة. سمح ذلك للأستاذ فرنسوا كيناي، بمقارنة حركة الثروات الاقتصادية بالدورة الدموية للإنسان، مجبرا بذلك الإنسان على المحافظة وصيانة رأس المال الطبيعي لضمان تواصل النشاط الاقتصادي. يصبح هكذا الإنسان خاضع للطبيعة، باعتبار أن إنتاج النظام الاقتصادي مرتبط بالبيئة.

تلتها المدرسة الكلاسيكية على يد آدم سميث، الذي نشر كتابه المشهور البحث على الطبيعة وأسباب ثروات الامم" سنة 1776. لقد استعمل آدم سميث فكرة اليد الخفية لعرض تشغيل الضبط الذاتي للسوق، اعتبرها ضرورية خاصة في السوق لتحقيق الصالح العام. لقد أدرج مفهوم التنمية المستدامة لهذه الضرورة في بعده الاجتماعي.

تعرض دافيد ريكاردو إلى مشكلة اتضحت أنها أساسية البيئة لقد بين أن الضغط الديمغرافي المطبق على الأرض أدى إلى رفع أسعار الأراضي، مما سمح باستبدال السلطات البريطانية سنة 1817 بإصدار، أول قانون للملكية على الأرض في التاريخ. حيث أصبحت الأرض بذلك سلعة بيئية بالاختبار.

عمل توماس مالتوس Thomas Malthus على التزايد الديمغرافي والنمو الاقتصادي، التي قد نجد مكائنها في الدراسات البيئية المتعاصرة. لاحظ مالتوس نموا ديمغرافيا متزايد ونمو اقتصاديا خطيا، هذا ما أدى به الاستنتاج ضمينا أنه يوجد تراجع الإنتاج الفردي. ثم قام بإسقاطها على المستقل، الذي رأى فيه تراجع المستوى المعيشي. يعكس عكس نظرية مالتوس على التقديرات الحالية، حيث تزايد التلوث البيئي يؤدي إلى تراجع شروط العيش. لقد عرفت نظرية مالتوس نقدا كبيرا من الدول المتطورة بسبب التطور التكنولوجي. لكن يجب الاعتراف أن جزء من البشرية تحملت المصير الذي قدره مالتوس.

أسس الأستاذ جون ستيوارت ميل، John Stuart Mill فكرة تدخل الدولة في تشغيل السوق لمعالجة وضعيته. لتبرير ذلك ناقش الموضوع من جانب إنشاء قانون أساسي للمدرسة، حيث رأى ان الطفل لا يملك القدرات الكافية لتقييم نوعية التعليم، لدى فإن مراقبة

المدرسة من طرف الدولة يكون مبرر. عرفت هذه المبررات رواجاً كبيراً خاصة بعد فشل أسواق المنافسة الكاملة. حيث أصبح تدخل الدولة حتمياً لمعالجة الوضعية نهائياً. مبرراً بذلك تدخل الدولة في حماية البيئة. أدرك ميل بذلك أن البيئة ليست مورداً إنتاجياً فقط، بل مورداً للرفاهية كذلك.

ب/ - المدرسة النيوكلاسيكية⁽¹⁾:

لتوسيع فهم هذه النظرية ارتأينا الوقوف عند النظرية الماركسية باعتبارها مفهوم أساسي لنظرية المنفعة التي جاءت بها النظرية النيوكلاسيكية.

لقد أشار ماركس إلى أهمية الموارد الطبيعية في علاقة الإنتاج التي كانت تخصص للعمل: "لا يمكن الإنسان أن يحول الطبيعة أي يقوم بتحويل شكل المواد باستخدام قوى طبيعية". يتضح هكذا أن العمل لا يمثل المورد الوحيد في قيم الاستخدام الناتجة عن الثروات المادية. أشار كذلك إلى أنه توجد بعض الأشياء التي تملك قيمة استخدام ناتجة عن منفعتها للإنسان دون أن تنتج من عمله. تجرد التحليل الماركسي من دراسة الموارد الطبيعية غير القابلة للتسويق. إضافة إلى ذلك نقد قيمة التبادل المحددة من طرف الرأسماليين، باعتبار أن كل شيء قابل للتبادل وأنه لا توجد قيمة مطلقة مستقلة من معدل التساوي (Taux d'équivalente) المعبر عنه بقيمة التبادل، اقترح القيم النسبية باعتبار أنه لا يوجد سلعة غير قابلة للاستبدال، وإن إمكانية التعويض النقدي تظل قائمة.

تلت هذا التحليل المدرسة النيوكلاسيكية التي عرفت تطوراً كبيراً في 1870، متمسكين بفكرة الاستخدام الأمثل للموارد النادرة ذات الاستخدام التناوبي. رغم ذلك فإن بعض مفكري هذه المدرسة اهتموا بالعلاقة بين الطبيعة والنشاط الاقتصادي، نذكر منهم الأستاذ S. Jevons في سنة 1865 أدلى بقلقه حول خطورة انتهاء مخزون الفحم الحجري، والأستاذ C. Menger في سنة 1871 أظهر دور المواد الأولية في عملية الإنتاج. عرف النيوكلاسيك الإنتاج على أنه مزج لعوامل قابلة للإحلال فيما بينها، رأس المال، العمل والأرض. يشرح تطور هذا المفهوم بسببين:

- تعتبر غالبية الموارد الطبيعية كسلع حرة، وأن الأرض عاملاً إنتاجياً، يدرجه ضمن رأس المال باعتبار أن مزج العمل مع رأس المال يجرران منتوجاً نهائياً قابلاً للاستهلاك.

- ركز المفكرون النيوكلاسيك تحليلهم على تشغيل السوق وشروط توازنه.

إضافة إلى ذلك أسست فلسفة المنفعة من طرف الأستاذين J. Benthan و J. Mill على أساس مفهوم المنفعة الحدية التي تقيّم السلع الاقتصادية انطلاقاً من تدفق المنفعة الناتج عن استهلاكها، حيث تكون قيمة الاستخدام والإشباع الناتجة مقاسة نقدياً، بمدى استعداد المستهلك على الدفع للحصول عليها. كانت النتائج هامة للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والمحيط البيئي. لقد استبعدت النظرية في تحليلها الجانب البيئي باعتباره سلعة حرة وإن هذه الأخيرة سلع غير قابلة للتسويق، علماً أن النظرية النيوكلاسيكية تستبعد من مجال تحليلها الظواهر الخارجة عن السوق، كما تعتبر أن الجانب المادي للسلع يعتمد بمجرد استهلاكها وأن الفضلات المطروحة في البيئة تكون مهملة. غير نظرية الرفاهية طورت مفهوم الظواهر الخارجية التي تشكل بدورها العنصر الأساسي في اقتصاد البيئة.

ج/ - التيار الاقتصادي الهترودوكسي (Hétérodoxe)

يحلل هذا التيار السوق على أنه تشكيل اجتماعي لما يتساءل حول الفرضيات السلوكية المستخدمة لجعل النشاط الاقتصادي نموذجاً علمياً، يرتب حاجات الإنسان حسب ترتيب تصاعدي منطلقاً من الحاجات الأساسية إلى الحاجات التي يصنعها بنفسه. يرى Abraham Maslow⁽²⁾ أن الإنسان يبدأ بالحاجات الطبيعية التي تنبثق منها بعض الحاجات المادية، كالأمن والحماية، هذا ما يؤكد أن ترتيب الحاجات يضيف إلى العناصر الاقتصادية الأخرى ذات طابع اجتماعي.

إن الشروع في إظهار العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق تستدعي تجاوز النماذج المالية. لقيت هذه الفكرة معارضة شديدة في الاقتصاد، الذي يبحث على تحقيق الرفاهية المادية العظمى، فاقد بذلك التحكم في المشاكل الاجتماعية والبيئية.

لقد ظهر Alfred Lawshall في مفترق الصراع بين العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية، بمراقبة إشكالية الظواهر الخارجية، مشيراً إلى أنه بإمكان المؤسسة أن تستفيد من مجاورة مؤسسة أخرى. أصبحت هذه الفكرة، في ما بعد، رائدة في ميدان الصناعة خاصة من وجهة

النظر البيئية. قام Walras بإعطاء حلول جيبائية للضغط الديمغرافي على الأرض باعتبارها عامل إنتاج ثابت، تشير إلى زيادة مداخيل الدولة الناتجة عن تأثير الاقتصاد على البيئة. يتضح إلى حد الساعة أن الصراع بين العلوم الاقتصادية والاجتماعية لم يحل.

المدرسة التأسيسية:

ثارت هذه المدرسة ضد إزاحة الاقتصاد على مفهومه الاجتماعي، بأفكار أكثر توسعا من سابقاتها.

يعرض الأستاذ Beat Burgenmeire هذه المدرسة في ثلاثة تيارات:

1-التاريخية الألمانية

تعتمد في تحليلها على ربط المكنزمات الاقتصادية بمحا كلها الاجتماعية. ترى هذه المدرسة أن للدولة دورا فعالا في الاقتصاد، باعتبار أنه إذا كانت المكنزمات الاقتصادية تابعة للهيكل الاجتماعي، يكون جائزا للدولة أن تغير من هيكلها، حيث أن التغيير التشريعي يبرر الدور الفعال للدولة في الاقتصاد. أما إذا كانت المكنزمات الاقتصادية تحدد بالسلوك الفردي، فينحصر دور الدولة إلا في المراقبة. يضيف هذا التيار أن التغييرات الاقتصادية تكون تابعة لسلوك الإنسان الذي يبحث دوما على تعظيم منفعيته. يصبح بذلك المجتمع يعكس الاستراتيجية الفردية، مؤكدا أن السلوك الاجتماعي ما هو إلا مجموع السلوكات الفردية. مبدئيا يتأثر هذا السلوك بمؤثرات ثقافية، دينية، عادات، حسب قواعد محددة، لذا تصبح العادات ونموذج الحياة تلعب دورا مهما في النشاطات الملوثة.

2-المدرسة التأسيسية (Institutionnelle)

تؤكد على أهمية الهيكل الاجتماعي الذي يشكل ميدان تأسيس الاقتصادات المجردة. ترى هذه المدرسة أن الأنشطة الاقتصادية تتطور ناحية التغير، ماعدا تغيير القوانين التي تكون من صلاحية الدولة، باعتبارها سلطة تشريعية. هكذا، يصبح دور الدولة أكثر فعالية من الدور المحول لها من طرف نموذج السوق ذو التعديل الآلي. يشرح الاقتصاد التأسيسي، بذلك، تحليل التنمية المستدامة بطريقة حسنة.

3-المدرسة الاجتماعية

يقترح هذا التيار دراسة التنظيم الاجتماعي، وإعطاءه طابعا قانونيا، مركزا على الأحداث الملاحظة. تعتمد هذه المدرسة على دراسة الإيديولوجيات، التي تعرف على أنها، الوسائل السامحة للمسير لإنجاز خطابه وفقا للمعتقدات والتنظيم الاجتماعي. يعرض هذا المنظور الحوار حول البيئة مبينا بذلك على أنه صراعا اجتماعيا قديما. لذا دعمت المدرسة الاجتماعية بقيمها، العلوم الاقتصادية، مركزة على السلوك غير العقلاني أو المسير. معتبرين أن التعامل الاقتصادي يتراجع بدافع، أن الاقتصاديين يخصصون قيما لا تتعلق بالإنسان بل بالنظام. هكذا يتبين المفهوم التطوري للتنمية المستدامة ليس ضيقا.

-السياسة البيئية⁽³⁾

-2-الوسائل الاقتصادية للسياسة البيئية

أ/نظرية بيغو (Pigou)

أي ضرر مباشر ناتج عن المؤسسة، لا يعوض من طرف السوق، يكون له تأثير على رفاهية المتعاملين الاقتصاديين الآخرين. تسمح هذه الفكرة بخلق فارق بين التكاليف الحدية الاجتماعية والتكاليف الحدية الخاصة. ينتج عن هذه الحالة وضعية لا تتوافق مع مثالية بارطو (Pareto). لذا يجب إقصاء هذا الفارق من التكلفة الاجتماعية والخاصة، حتى تتوصل لبلوغ هذا النوع من التوازن. لتحقيق ذلك قام الأستاذ بيغو (Pigou) من اقتراح الحل الجبائي، فافرض على الملوثة دفع رسم (Taxe) أو ضريبة (redevance)، حيث تعادل قيمتها قيمة الفرق بين التكاليف الاجتماعية والخاصة. تسمح هذه العملية بإدخال الظواهر الخارجية، التي تعتبر ظاهرة خارجة عن السوق، والتي تترجم بدفعات تحدد سعرا للأضرار. يصبح هكذا سعر المنتج مساويا للتكلفة الحدية الاجتماعية (التكلفة الحدية الخاصة، الرسم)، معبر بدوره عن تحمل الملوثة أضرار الآخرين. هذا ما يؤدي إلى تراجع الربح الحدي. اقتراح دفع اعانات للملوثة، تعوضه عن الربح الضائع جراء ارتفاع تكاليف انتاجه، بفعل الضريبة. يعتمد مبدأ بيغو Pigou، إذا، على الاقتطاع الجبائي الذي يعمل على إخفاء الظواهر الخارجية. لكنه لا يدرج التعويض الذي تتحمله الضحية. إذا كان الرسم يعوض فعلا خسارة الرفاهية التي تتحملها الضحية، نكون في محيط يتميز بعلاقة ثنائية الأطراف بين الملوثة والضحية

ب/ نظرية كوز Coase والمفاوضات الثنائية الأطراف

اعتمد Coase (1960) على هذا التحليل في بناء أفكاره، مشيراً إلى أن عملية إدخال الظواهر الخارجية، لا تتم إلا بواسطة المفاوضات الثنائية الأطراف بين الملوث والضحية. أي إقامة المساومة بين الأطراف المعنية، مفترضا غياب تكلفة المفاوضات والتي لا يجب في كل الأحوال أن تفوق الربح الاجتماعي. تحدد حقوق استخدام المحيط بطريقة يجب أن تتوفر وضعيتين قانونيتين متعاقتين:

- القانون يحمي الملوثين. يكون في هذه الحالة على الضحية أن تتفاوض مع الملوثين، لأجل تخفيض إنتاجهم، لتأكيد الأضرار.

تمت هذه الشروط بتعويض الملوثين من طرف الضحايا، بمقدار ضياع الربح الناتج عن تخفيض الإنتاج.

- القانون يحمي الضحايا الذين يتحملون أضرار التلوث. يكون في هذه الحالة على الملوثين أن يفتحوا المفاوضات مع الضحايا، والذين يقومون بتعويضهم.

يتضح هكذا أن الإطار القانوني المناسب يسمح بتحسيد المفاوضات، التي تسمح ببلوغ التوازن الذي يتوافق مع مثالية بارطو Pareto.

ج/ نظرية دالس : سوق تسريجات التلوث.

أراد الاقتصادي الكندي دالس Dales (1965) من توسيع فكرة Coase بخلق سوق لتبادل تسريجات التلوث، مشيراً إلى أنه يجب أن تكون حصرية وقابلة للتحويل، حتى يحقق التبادل في السوق. يشير الهيكل المحدد لهذه التسريجات أنه لا يتم تحقيق التوازن في حالة المنافسة إلا إذا احتوت على الميزات الأربعة التالية:

- الشمولية: أن تكون التسريجات مناسبة مع الموارد المرجوة وأن لا تكون غامضة.

- الحصرية: أن تكون كل التكاليف والأرباح المتعلقة بملكية استخدام الموارد محملة على مالكيها أو تعود إليه، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التبادل في السوق.

- قابلة التحويل: كل التسريجات تكون قابلة للتحويل بحرية عن طريق التبادل في السوق.

- قابلية التطبيق: يجب أن تكون التسريجات محترمة ومحمية من كل اعتداءات مقصودة وغير مقصودة من طرف الآخرين.

بعد توفر هذه الشروط، بوجود إطار قانوني ينظم تبادل تسريجات الاستخدام الفعال للموارد. يحقق إرضاء كل الأطراف (الملوث والضحية) بتساوي الربح الخاص (للملوث) والربح الاجتماعي (للضحية)، إضافة لذلك تحديد المستوى الأمثل للملوث.

اقترح Dales أن يكون إصداره هذه التسريجات من طرف السلطة السياسية، حتى تتمكن من مراقبة تبادلها في السوق وتحديد كميتها، التي تتوافق مع هدف التلوث المحدد مسبقاً.

3- الوسائل الغير اقتصادية للسياسة البيئية

أ/ الجانب القانوني

لقد بدأ الشروع في تأسيس السياسات البيئية في نهاية الستينات إلى غاية بداية السبعينات، مرتكزين في ذلك على مجموعة من القوانين محاولين بذلك تكييف القوانين الموجودة وبناء أخرى جديدة. تركزت هذه العملية على إصدار وتطبيق القوانين والمعايير التي يجب أن ينضبط بها الملوثين، كالقوانين التي تمنع استخدام الملوثات الخطيرة، تحديد أهم ملوثات الهواء والماء... الخ. يرافق مراقبة احترام القوانين تطبيق عقوبات صارمة على المخالفين كالرسوم المتعلقة بعدم التلاؤم. يعتبر الجانب القانوني الذي يعتمد على المنع الإجبار أو تحديد إحدى وسائل إدخال الظواهر الخارجية المميزة، التي تعتمد على تحويل المسؤولية المدنية على عاتق الملوث يرافق احترام القوانين، الالتزام بالمعايير، التي تحديد عتبات ثابتة تضمن من خلالها رفاهية المجتمع أو النشاط الاقتصادي.

حسب الأستاذين F. Bonieux و B. Desaignes تنقسم المعايير إلى أربعة أنواع:

- معايير نوعية المحيط: تقوم بضمان الأهداف المتعددة لنوعية الهواء، الماء والصوت.

- معايير الإصدار: تركزت على مفهوم إصدار الفضلات المسرح بها. يعمل على تنظيم طرح الفضلات الملوثة. حتى يحقق هدف النوعية بأقل تكلفة يجب أن لا يطبق هذا المعيار بنفس الكيفية على كل المؤسسات. لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التكنولوجيا في عملية الإنتاج.

- معايير المنتجات: تقوم بتحديد الميزات الخاصة للمنتجات التي من المحتمل أن تكون ملوثة (الفضلات الكيماوية، المنظفات، الوقود، السيارات) أو ذات خطورة على صحة الإنسان (المبيدات الزراعية)، كما يمكن إدراج الأصوات المزعجة للسيارات والطائرات في هذا الإطار. يتضح هكذا أن هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار كل منتج على حدى، مما يصعب تطبيقه.

- معايير الطرق: تعمل على تحديد طرق الإنتاج أو معالجة الفضلات الملوثة. كاستخدام المصفاة أو معالجة المياه المستخدمة. يسمح بالتمييز بين عدة أنواع من معايير الطرق:

- القواعد الأقل صرامة التي تعرض طرقا معروفة مسبقا من طرف مجموع الشركات.
- القواعد الأكثر صرامة، تركز على الطرق المستخدمة من طرف الشركات ذات تكنولوجيا فعالة.

ب/الجانب الخلفى

لقد اظهر تحليل الاقتصاد البيئي، فيما سبق، صعوبة تحديد التوازن في العلاقة بين الملوث والضحية، لضبط قواعد نظرية اقتصادية. دعا ذلك إلى تدخل الدولة، كمنظم باستخدام وسائل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية. لاسيما تحديد جانب قانوني يفرض على الملوث الالتزام به من أجل الحد في إفراط التلوث. رغم ذلك ظل تدخل الدولة غير فعال بشكل نهائي. لذا، كان من الضروري استدعاء عامل آخر، يتمثل في تحسيس الإنسان، باعتباره عاملا نشيطا في التلوث البيئي بسلوكه الإنتاجي والاستهلاكي. يستدعي ذلك تحريك جانبه الخلفى، حتى ينضبط بالحفاظ على البيئة قبل القيام بنشاطه الاقتصادي، بعبارة أخرى، قبل أن يجد المنتج أهداف ربحه الاقتصادي يقوم بوضع هدفه البيئي أولا، الذي يضمن له الاستمرارية بصحة جيدة، لحياته وللأجيال المستقبلية. أما بالنسبة للمستهلك، الذي يهدف إلى تعظيم منفعته. أن يكون نشاطه يتناسب مع حياته البيئية، الذي تضمن له، إلى حد ما الاستمتاع بمنفعته وفقا لشروط صحية مواتية للانتفاع الفعلي بما يستهلكه. لتفعيل هذه الأفكار الأساسية، بات من الضروري، إيجاد وسيلة لتوسيعها على مختلف المجتمعات. لذا بادرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على قلم الأستاذ JohnCrowley⁽⁴⁾ مشيرا أن الإشكالية البيئية تتعلق مباشرة بالجانب الخلفى الفردي، الذي لم يتمكن النقاش الدولي حله إلى حد الساعة، منطلقا من الفكرة الأساسية أن الكل يتقبل الأضرار الناتجة عن السلوك الإنساني اتجاه الطبيعة. لذا أشار أنه يجب وضع حدود لهذه الأضرار من أجل حماية الأجيال القادمة. دفعت هذه الفكرة إلى إعادة النظر في تحديد المسؤوليات، التي تعتبر إحدى المواضيع القاعدية في الجانب الخلفى. مشيرا إلى أنه إذا تحددت مسؤوليتنا فيما تسببنا فيه بصفة مباشرة فقط، لا نكون المسؤولين على تضرر البيئة. يتضح هكذا، أن الجانب الخلفى للبيئة يملك إطارا موضوعيا ضعيفا. لذا تقدم المجتمع الدولي بوضع مجموعة من المبادئ لتوجيه ردود الفعل ناحية اتخاذ القرارات المناسب، بفضل ربط الجانب الخلفى بالاستدامة. تمحور المبدأ الأول حول توضيح، أن التسبب في الضرر لا يتوافق مع الجانب الخلفى، كما يفترض وجود مبدأ التواصل بين الأجيال. إضافة لذلك تحديد مخطط لاستخدام الموارد، الذي قد يكون مفرطا إلى حد ما، في تحديد المصاريف التي تعالج الاضرار.

يتعلق المبدأ الثاني، بتحديد لهيئة الأمم المتحدة المعروفة بقمة الأرض التي انعقدت في Rio سنة 1992. يرتكز على تطبيق مبدأ "الملوث الدافع" على الأضرار البيئية الناتجة عن ملوث معين ومعروف. أما في حالة عدم تحديد هوية الملوث، يتم تصليح الأضرار انطلاقا من تعميم الاستفادة من البيئة على كل البشر، لذا يجب على بعض الدول أن تهتم أكثر بالبيئة في مخططاتها التنموية. ارتكزت هذه المبادئ على تحديد القيمة الخلفية للبيئة باعتبار أن التنوع البيولوجي ضروري لرفاهية الإنسان. غير أن للتنوع البيولوجي والعوامل بيئية أخرى، قيمة ضمنية، موجودة في محتواها. لذا يرتبط تطبيق هذا المبدأ بحماية الأماكن الطبيعية التي بإمكانها أن تقي الموارد الطبيعية ذات قيمة اقتصادية هائلة.

ج/الجانب التعليمي:

رغم ذلك ظل تطبيق الجانب الخلفى ميدانيا غير كافيا. لذا أرادت منظمة UNESCO أن تضع برنامجا لتطبيقه فعلا من المجال الاجتماعي، حيث اقترحت إدراج تعليم الجانب الخلفى، باعتباره جد مهم في كل التخصصات لتحسيس الإنسان بدوره تجاه محيطه، الذي يضمن له الرفاهية. مقابل ذلك أقيمت عدة أبحاث في الموضوع تهتم بإدراج الجانب الخلفى في التعليم، تهدف إلى تحسيس الإنسان ببيئته. ترى الأستاذة ميلاغرس شفار طرطولوو Tortolero Chaves Milagros⁽⁵⁾ في النموذج التربوي الذي اقترحت في بحثها لنيل شهادة الدكتوراه، يعتبر كمحرك اجتماعي للاتصال. يرتكز على نقطتين أساسيتين:

أ- تحسيس الأفراد بملكيتهم للثروة الثقافية، الاجتماعية والتاريخية.

ب- تحفيز الأفراد على خلق التطور الذاتي بأنفسهم، بشكل يسمح بمراجعة قيمهم الأساسية في إطار التردد الخلقى، على مستوى الوعي، للمساهمة في ديناميكية التغيرات الجماعية وعلى المجتمع ككل.

هذا ما دعا إلى إدراج الجانب الخلقى في تعليم العلوم والتكنولوجيات الحديثة، بهدف المساهمة في تطوير الإنسان، باعتباره شخصا منفردا ويعيش في مجموعة اجتماعية، لترقية نمو الوضعية الخلقية المتعلقة بالإشكاليات السوسيوبيئية المعاصرة. يهدف نموذج هذه الأستاذة من بناء وضعية تربوية تعتمد على العناصر التالية:

- حث الأفراد على الأخذ بعين الاعتبار تنوع القيم المتعلقة بالخطابات والعمليات الخاصة بعلاقة الإنسان والبيئة.

- تطوير عند الأفراد سلوك التفكير فيما يخص المعارف العلمية والتكنولوجية كذلك عند عرض العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

- حث في إطار تعليم العلوم والتكنولوجيا، تطوير التفكير الخلقى المتعلق بالبيئة.

لقد توسع مفهوم إدراج الجانب الخلقى في التعليم على مستوى أوسع، حيث أصبح شاملا وتوسع استخدامه على مستويات التعليم المختلفة. عملت المنظمات الثلاث PNUD، UNRSO و OCDE سنة 1992 على تعريف التعليم البيئي للكبار على أنه برنامج دائمة، الذي من خلالها، يتمكن الفرد من اكتساب توعية بيئية يجني منها المعارف، القيم، الكيفيات والتجارب التي تسمح له بالتصرف الفردي أو الجماعي لحل المشاكل البيئية الحاضرة والمستقبلية. يهدف التعليم البيئي للكبار إلى إظهار المؤثرات الفيزيائية والاجتماعية المباشرة وغير مباشرة للبيئة، كما تستخدم عدة طرق لتحريك الوعي وتنشيط العمليات التي تهدف من خلاله إلى تطوير الكفاءات وتشجيع العمليات الفردية والجماعية من أجل حماية البيئة.

إن إدراج الجانب الخلقى في التعليم من أجل حماية البيئة، قد يتوسع إلى مستويات دنيا، حتى لا تكون الفئة المعنية منحصرة إلا في الكبار، لتمس الصغار كذلك، باعتبار أن يوما سوف يصبحون كبارا. لذا يجب استغلال هذه المدة في تكوين جيل الغد، حتى تنضج فيهم التوعية البيئية والإحساس بالمسؤولية. لهذا يرى الأستاذ Ruth A. WILSON⁽⁶⁾ على أنه يجب البدء باكرا في التعليم البيئي، حيث يجب إدراجها ضمن دروس الأطفال. يهدف الترسخ فيهم حسب الطبيعة وروح المسؤولية ليتعرعوا في حب حماية البيئة. يرى أن بداية تعليم الأطفال تركز على تجارب ميدانية في المحيط الخارجي بمرافقة كبار المسؤولين لتوجيههم، حتى يكتسبوا سلوكا إيجابيا باتجاه الطبيعة. علما أن الأطفال يتعلمون بأحاسيسهم، بتشغيلهم وباستكشافهم للأشياء. تمنح لهم عناصر الطبيعة، المادة الأولية لتشغيلهم وتساعدهم في كسب بعض الخبرات، ليحققوا استكشافاتهم. يختلف البرنامج التعليمي بين الأطفال حسب أعمارهم، الهدف منه أنه كلم اقترب الطفل من الطبيعة إلا واعتبرها منبعها جماليا يجلب له السعادة، حتى يعمل جاهدا على حمايتها.

-4- تجارب بعض السياسات البيئية

أ/ تجربة OCDE

لقد اقترحت هذه المنظمة أربعة وسائل اقتصادية للحد أو تخفيف التلوث، تمثل فيما يلي:

- الرسوم والضرائب: يتمثل تطبيق هذه الوسيلة مع مبدأ الملوث الدافع. تتعرض هذه الوسيلة للنقد في حالة ما إذا كان الرسم ضعيفا، لأنه يفقد طابعه التحريضي، حيث تصبح المؤسسات تفضل الدفع بدلا من الاستثمار في محاربة التلوث أو في التقنيات الأقل تلويثا. رغم ذلك يظل تحديد معدل الرسم أمرا صعبا.

تطبيق الرسوم على:

- ✓ ملوثات الماء، الخاصة بمجموعة من المواد الملوثة سابقة التحديد، في مجموعة من الدول، كفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، هولندا والمملكة المتحدة. تستخدم عوائد الرسوم في فرنسا لتدعيم استخدام المركبات المحاربة للتلوث، أما في ألمانيا تعمل الرسوم على تكملة الجانب القانوني، حاثه بذلك المؤسسات على تخفيض ملوثاتهم باستخدام خبرة الطرق المتاحة، أما هولندا تملك نظاما دو هدف مالي.

✓ أما فيما يخص ملوثات الجو. تملك فرنسا نظاما ضريبيا على ملوثات الجو خاص بالصناعات الكبرى، تستخدم هذه الموارد أساسا في تطوير التقنيات النظيفة التي تساعد على محاربة التلوث. غير أن هذا الرسم ظل ضعيفا. مقابل ذلك تعمل كل من النرويج والسويد على تطبيق نظام ضريبي على ملوثات الجو، بمعدلات مرتفعة، من أجل تخفيض التلوث. حكم على هذا النظام بالفعال بدلا من الجانب القانوني، غير أن الهدف منه كان ماليا أكثر منه بيئي.

✓ الملوثات السمعية، التي تتمثل أساسا في الضجيج الناتج عن الأصوات العالية. تطبق في أوروبا ضرائب خاصة على عدد كبير من المطارات، لما تسببه من إزعاج للمتضررين.

✓ الفضلات الصلبة. تنقسم إلى فضلات العائلات التي تطبق عليها ضرائب خاصة، وفضلات خاصة تشكل خطرا على حياة الإنسان. تحدد، بعض الدول منها النمسا، الضريبة انطلاقا من التكاليف الاجتماعية، هذا ما يدل على استخدام معدلات جد مرتفعة، من أجل تحميل تكاليف الفضلات الخطيرة على عاتق المؤسسة الملوثة، بغية إجراء معالجة خاصة بهدف تجنب الكوارث.

• الإعانات المالية: رتبت OCDE سنة 1989 الإعانات إلى ثلاثة أنواع:

- الإعانات المدفوعة للملوثين من أجل تخفيض فضلاتهم.
 - الحسائر المخففة المحققة الموافق عليها لصالح الملوثين بهدف تمويل عملياتهم لمحاربة البيئة.
 - الاهتلاكات السريعة لاستثمارات محاربة التلوث ومختلف التخفيضات الجبائية.
- تستعمل هذه الإعانات في بعض الدول لتمويل معدات التطهير، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الفرنسية للمياه التي تضمن بها التمويل الذاتي لتمويل لهذا النوع من المشاريع.

• خلق سوق لتسريجات التلوث: يواجه تطبيق نظرية Coase عدة مشاكل أساسية تتمثل في تحديد سقف إصدارها وتحديد المنطقة المعنية بذلك، أما الثانية تتعلق بتقييم هذه التسريجات وتنظيم السوق. يشترط في تشغيل السوق توفر قواعد المنافسة الكاملة مع احترامها، لذا يشترط تواجد هيئة ممثلة للبورصة، حتى يتم تسيير المعاملات بإحكام، غير أن المشكل الذي قد يطرح يتمثل في العدد المحدود للمتعاملين على هذا السوق. كبديل لتسريجات التلوث، تم الشروع في تطبيق حل قد يكون فعالا إذا ما دعم من طرف السياسة البيئية، والذي يتمثل في وضع علامة إيكولوجية تشير إلى أن إنتاج هذه السلع يخضع لاحترام البيئة، أو أن استهلاك هذه السلع لا يؤثر على البيئة. تمنح هذه العلامة من طرف هيئة مختصة. تعتبر كقيد امام المؤسسات الملوثة

لقد شرعت ألمانيا في تطبيق العلامات الخضراء سنة 1978 على المنتجات التي تحترم البيئة، بهدف توعية المستهلك حتى يتمكن من استخلاص الفارق بين المنتجات، ليقوم اختياره فيما بعد. تلتها فرنسا بعد ذلك سنة 1991 في إطار البرنامج الأوربي المتعلق بها. إضافة إلى ذلك، استخدام تأمين مسؤولية كوسيلة حامية للبيئة. مرتكزة فيه على تحميل الملوث المسؤولية المدنية فيما يخص ملوثاته وما ينتج عنها، هذا ما ساهم في خلق صندوق مخصص لتطهير وإصلاح المناطق المتضررة.

• التعاقد: يقام هذا التعاقد بين وكالة البيئة والمؤسسات الملوثة المجمع، يتم في إطارها تحديد الواجبات وكيفية الإقضاء. تبنت السياسة الفرنسية للبيئة هذه العملية بخلق تعاقد القطاعات، لاسيما على صناعة الورق والسكر، حيث ارتكزت على تحديد جدول لتحقيق ذلك حتى تتمكن المؤسسات من توافيقها مع المعايير. كما يوجد نوع آخر من التعاقدات المسماة بتعاقدات المدن أو تعاقدات الشركاء العموميين أو الخواص (تعاقد الوديان). يتميز التعاقد بمرونته ويسهل عمل المراقبة الذي يرجع لوكالة البيئة. يمكن أن يأخذ التفاوض وتطبيق التعاقد، وقتا كبيرا ومعقدا مما يتسبب في تكاليف كبيرة. رغم ذلك تستفيد المؤسسات مؤهلات تخص صورة المؤسسة التي قد تترجم بإعانات.

ب/التجربة الأمريكية لسوق تسريجات التلوث

لقد شرع في استخدام هذه العملية في السبعينات، خاصة بعد إصدار القانون المتعلق بالجو سنة 1970، وبعد ما حددت الوكالة EPA (Environment Protection Ageg) بمثابة وزارة البيئة، القائمة من معايير وطنية، التي حددت انطلاقا من الأضرار الحاصلة. قسمت الى معايير اولية (تأخذ بعين الاعتبار الأثر على صحة الإنسان) واخرى الثانوية (تهدف إلى حماية رفاهية المجتمع من الأضرار المعروفة والمحتملة). اتبعت هذه المعايير بتحديد المناطق، للتمييز بين المناطق التي تحترم المعايير والمناطق التي لا تحترم المعايير، أين يكون الهدف فيها يتمثل في تحسين نوعية الهواء. تسمح هذه العملية من إقامة المراقبة حسب المناطق، نظرا لاختلاف نوعية الهواء بينهم، حسب كثافة السكان

واحترام المعايير الوطنية الموحدة. تتركز عملية المراقبة على مخطط المناطق الجغرافية، الذي يتم فيه تحديد مستوى التلوث المسموح به لمختلف أنواع مصادر التلوث، بشكل يتم تحديد احترام معايير EPA بعد التأكد من قلة فعالية المعايير، حاولت وكالة EPA من إعادة توجيه السياسة البيئية، في منتصف السبعينات، بعد إصدار قانون سنة 1977 الخاص بالهواء، الذي يؤل الى مبدئ تبادل تسريجات التلوث. الذي دعم سنة 1990 بقانون يحدد أحكام تخفيض غاز الكبريت. استخدام نظام التعويضات كوسيلة لمراقبة التلوث، الذي يركز على شراء التسريجات من مصادر التلوث الإضافي حتى تخفض التلوث إلى حد يقل على المستوى الأولي، ليعاد بيعها لمصادر أقل تلويث. قامت وكالة EPA سنة 1979 بتطبيق نظام بنك تسريجات التلوث، الذي يمكن الشركات التي تعمل على محاربة التلوث بمستويات تقل عن المعايير، من حصولها على تسريجات إضافية.

تعتبر هذا النظام أمام عدة أسباب منها، قلة المصادر الملوثة الراجع لصرامة النظام وارتفاع تكاليف العمليات التجارية. كما يفضل بعض الملوثين الاحتفاظ بتسريجاتهم لاستخدامات مستقبلية، لأن تخفيض التكاليف في هذا الإطار لا يعتبر هدفا لهم لذا لم يهتموا بهذه المعاملات، مفضلين الاستثمار في معدات جديدة دون التحكيم بين تكاليفها وتكلفة شراء التسريح. كما أن التوزيع الأولي للتسريجات ساهم في أن تصبح سياسة مراقبة الملوثات لا تشكل قيودا للشركات.

ج/التجربة الفرنسية لوكالة المياه

عرفت التجربة الفرنسية النور في الستينات، بهدف تجنب مخاطر ندرة وتراجع نوعية الموارد المائية، الراجع لتطور الصناعة وتوسع العمران بشكل كبير. حدد مشروع قانون المياه في 16 ديسمبر سنة 1964 المتعلق بنظام توزيع المياه ومحاربة تلويثها. لقد سمح النقاش حول إصدار هذا القانون من تحرير عدة مبادئ فيما يخص تسيير الموارد المائية في إطار الصهاريج، التخطيط للحاجيات المستقبلية وتحديد التسعيرة التي تعكس ندرة المورد الطبيعي وتكلفة الأضرار المفروضة من طرف مستخدميها. دعم هذا القانون بقانون 3 يناير 1992، الذي يعتبر الماء من ممتلكات الوطن، بعبارة أخرى أن حمايته، تقييمه وتطويره، لاحترام التوازن الطبيعي يعتبر فائدة عامة. لقد تغير نظام التخطيط في بداية 1997 بما يسمى SDAGE (Schéma Directeur d'Aménagement et de Gestion des Eaux) الذي يعتبر كوسيلة تخطيط تهدف إلى ضمان التنسيق بين العمليات الواجب تحقيقها في المدن البعيدة. يسهر على إدراج مختلف برامج الدولة، الجماعات الإقليمية ومختلف النقابات والجمعيات، بهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للاستخدام، لحماية الموارد وتقييم الوسائل الاقتصادية والمالية الضرورية لتحقيقه. إضافة لذلك تعتمد السياسة البيئية الفرنسية على مجلس إدارة الوكالات التي تقوم بتحديد برنامج تدخل يتوافق مع التخطيط في المدى الطويل، ومحاربة التلوث وتطوير الموارد. تتأثر هذه البرامج بالقيود الأوربية خاصة قانون 21 ماي 1991 الخاص بمعالجة المياه القدرة العمرانية وقانون 14 جوان 1991 المتعلق بحماية المياه ضد الملوثات ذات المصدر الفلاحي. تتمثل تدخلات الوكالة بتخصيص إعانات لتحسين طرق التطهير ومحاربة الملوثات الناتجة عن الحوادث الاستثنائية. تتدخل الوكالة لتمويل عمليات محاربة التلوث، التهئية وتطهير الوديان، كما يتم في إطار برنامج التدخل تحديد مقدار الإعانات التي تقدمها الوكالة للمؤسسات العمومية والخاصة في إطار تحسين نوعية وكمية الموارد المائية.

الخلاصة:

الملاحظ أن السياسة البيئية مرت بثلاثة مراحل أساسية حسب دراسته التاريخية:

المرحلة البدائية: تميزت بتعامل الانسان مع محيطه البيئي بالوسائل المتاحة لديه. تم التركيز في البداية على نظافة المدن والسهر على النقل السليم للمياه لتفادي تنقل الامراض المعدية بين الناس. تم ذلك بتدخل السلطة الحاكمة من أجل تنظيم سلوك الافراد مع المحيط، للمحافظة على جمال المدينة واجتناب الامراض الخطيرة والغريبة.

المرحلة الثانية: تميزت بظهور التيارات الاقتصادية وتحديد المبادئ الاساسية للنشاط الاقتصادي. إلا أنها، في البداية، استعدت البيئة في تحليلها، لان منظورها الاقتصادي يرى أن البيئة ليست بسلع اقتصادية وأن الموارد البيئية متوفرة في الطبيعة. كما رأيت أن التوازن في السوق يحقق بدافع قوى مكنز ماته وأن تدخل الدولة ينحصر في التنظيم. توسع هذا المنظور بفكر جديد جاءت به تيارات معاصرة، تركز على

ضرورة ادماج الجانب الخلقى للإنسان في التحليل الاقتصادي، مشيرة الى أن العلاقة بين الاقتصاد والاحلاق تستدعي الى استبعاد الجانب المالي، بهدف تنظيم علاقة الانسان بمحيطه، باعتبار أنه يمكن الاستفادة من الظواهر الخارجية في النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثالثة: تميزت بنظرة أوسع للظواهر الخارجية، حيث ركز المنظور الاقتصادي على ضرورة ادماجها في التحليل الاقتصادي، باعتبار أن البيئة سلعة عمومية ذات قيمة معنوية في مضمونها، لا يحق لأي أحد استغلالها بطريقة عشوائية. غير أن اعتماده على المبادئ الكلاسيكية في توازن السوق، صعب في إيجاد التوليفة المثلى لضبط التوازن بين الملوث و البيئة. أدى تفاقم خطر تدهور الوضع البيئي الى ظهور الوعي الجماعي للبشر، من أجل حماية صحتهم والمحافظة عليها للأجيال القادمة، باعتبارها ليست ملكية خاصة. سمح ذلك من تنظيم عدة مؤتمرات دولية، بدأت بالتحسيس عن حدة الخطر، ثم شرعت في تجسيد حماية البيئة بفرض تدخل الدولة كسلطة تشريعية تنظم علاقة الانسان بمحيطه في اطار قانوني. اعتمد في ذلك على المنظور الاقتصادي الذي دعم باستدعاء الجانب الخلقى للإنسان، ليمرغ في اطار تنظيمي سمي بالسياسة البيئة.

باعتبارنا جزء من هذا العالم. ما هو واقع سياستنا البيئية وتطلعاتها المستقبلية من أجل حماية صحتنا وترك ارث بيئي سليم لأجيالنا

المستقبلية؟

الهوامش:

1. A. VALLEE, « Economie de l'environnement » Edition du Seuil, 2002.
2. Beat Breryenmeier « Economie du développement durable», Edition de Beck, 2004.
3. Sylvie Fauchaux et Jean François Noëil « Economie de ressources naturelles et de l'environnement », Edition Armand Colin, Paris, 1995.
4. John Crowley, j-crowle@uniesco.com.
5. MilagrosChavesTertolero
6. Ruth A. WILSON « Education environnementale pour les jeunes enfants ». www.greenteacher.com